«فيتش» تثبت تصنيفات «التجاري الكويتي» بنظرة مستقرة

ثبتت وكالة التصنيف الائتماني فيتش تصنيفات البنك التجاري الكويتي، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، إن الوكالة قامت بتثبيت تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل للبنك عند مرتبة (A+) بنظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت بتثبيت تصنيف القابلية للنمو والاستدامة للبنك عند مرتبة (bb).

وأوضحت الوكالة في تقريرها أن «التجاري الكويتي» يتمتع بتواجد معتدل في الكويت وحضور جيد على صعيد الخدمات المصرفية المُقدمة للشركة، وعلى وجه الخصوص خدمات التمويل التجاري، هذا بالإضافة إلى العلامة التجارية المعروفة للبنك وشبكة فروعه المميزة.

وبينت أن البنك يحتفظ بأقل نسبة من القروض منخفضة القيمة / غير المنتظمة على مستوى القطاع المصرفي المحلي التي بلغت نسبتها 1.1% كما بنهاية النصف الأول من عام 2020 (صفر% كما بنهاية عام 2019 و2018).

السيولة المحلية ترتفع 3.7 بالمئة خلال يوليو

4 عوامل تتراجع بالأرباح السنوية لـ «المركزي الكويتي» 8.3 بالمئة

تراجعت أرباح بنك الكويت المركزي خلال العام الماضي المنتهي في 31 مارس 2020 بنسبة 8.30 % على أساس سنوي؛ بضغط 4 عوامل، وذلك وفق التقرير السنوي الـ48 الصادر عن المركزي.

وسجلت أرباح المركزي في العام الماضي (لصالح صندوق الاحتياطي العام) نحو 194.51 مليون دينار (636.66 مليون دولار)، مقابل 212.13 مليون دينار (694.33 مليون دولار) في العام المنتهي بـ31 مارس 2019.

وحسب المادة الـ17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 بالكويت، فيكون للبنك المركزي صندوق احتياطي عام، وعند نهاية كل سنة مالية تعتبر الأرباح التي يحققها البنك بعد اقتطاع النفقات وخصم الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون الهالكة أو المشكوك فيها واستهلاك الموجودات والإسهام في صندوق التقاعد وغير ذلك من المصروفات التي تحتاط لها البنوك.

وضغطت عدة عوامل على أرباح المركزي الكويتي، أبرزها تراجع صافي إيرادات الفوائد والاستثمارات بنسبة 5.82% عند 242.09 مليون دينار في العام الماضي المنتهي بـ31 مارس 2020، مقابل 257.05 مليون دينار في العام السابق له.

وانخفض بند الإيرادات الأخرى بنسبة 23.91 % إلى 770.41 ألف دينار، علماً بأنه بلغ في العام المنتهي بـ31 مارس 2019 نحو 1.01 مليون دينار.

وأشار التقرير إلى أن إيرادات التشغيل سجلت في العام الماضي 242.87 مليون دينار، بتراجع 5.89 % عن مستواها في العام السابق له البالغ 258.06 مليون دينار.

وسجل المركزي الكويتي في العام الماضي المنتهي بـ31 مارس السابق مصروفات تشغيل بـ48.36 مليون دينار، بارتفاع 5.29 % عن مستواه في عام 2019 عند 45.93 مليون دينار.

يشار إلى ان مجموع أصول المركزي الكويتي بلغت بنهاية 31 مارس 2020 نحو 11.66 مليار دينار، بارتفاع 7.07 % عن مستواها في العام السابق له البالغ 10.89 مليار دينار.

على الجانب الآخر، ارتفع حجم السيولة المحلية في دولة الكويت بختام شهر يوليو 2020 بنسبة 3.67 % سنوياً، وذلك وفق الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي اليوم الاثنين.

وسجلت السيولة المحلية في القطاع المصرفي الكويتي «عرض النقد 2» خلال يوليو الماضي 39.83 مليار دينار (130.37 مليار دولار)، مقابل 38.42 مليار دينار (125.76 مليار دولار) في الشهر المناظر من 2019.

وعلى أساس شهري، انخفضت السيولة المحلية في الكويت بنسبة 0.87% عن مستواها في يونيو 2020 البالغ 40.18 مليار دينار. ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع النقود الجارية والحسابات وودائع الأجل وحسابات التوفير.

وكشفت الإحصائية أن قيمة النقد المتداول والمسكوكات بفئاتهم المختلفة بلغت في يوليو الماضي 2.43 مليار دينار، مقارنة بـ1.87 مليار دينار بذات الشهر من العام السابق، بارتفاع 29.95 %. ولفتت إلى أن النقد المتداول والمسكوكات في يوليو الماضي توزع بين 2.39 مليار دينار إجمالي أوراق النقد المتداول، و29.34 مليون دينار قيمة المسكوكات.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2020
(الكويت الكويتي)

البنود	إيضاحات	31 مارس 2020	31 مارس 2019
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		242,199,602	257,158,210
مصاريف الفوائد والعمولات		(102,160)	(109,956)
		242,097,442	257,048,254
الإيرادات الأخرى		770,409	1,012,453
إيرادات التشغيل		242,867,852	258,060,707
مصاريف التشغيل	12	(48,355,180)	(45,930,712)
صافي ربح السنة		194,512,671	212,129,995
يخصص وفقاً للمادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته على النحو التالي:			
لحساب صندوق الاحتياطي العام	5	194,512,671	212,129,995

الكويتي يتراجع إلى 41.5 دولار للبرميل

أسعار النفط تتراجع 3 بالمئة.. وبرنت أدنى 42 دولاراً مع استمرار مخاوف تراجع الطلب

هبط سعر برميل النفط الكويتي بواقع 2.95 دولار، ليصل إلى 41.5 دولار، مقابل 44.45 دولار يوم الجمعة الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، هبطت أسعار النفط بأكثر من 3 المائة خلال تعاملات امس الثلاثاء، ليتراجع برنت أدنى 42 دولاراً، مع استمرار مخاوف تراجع الطلب على الخام.

وتعرض الخام الأمريكي للضغط وسط مخاوف من أن يؤدي الارتفاع المحتمل في حالات الإصابة بفيروس «كوفيد 19–» في أعقاب عطلة نهاية الأسبوع الطويلة احتفالاً بيوم العمال في الولايات المتحدة إلى ضعف الطلب على الوقود.

وأظهر تحليل ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في 22 ولاية من أصل 50 ولاية أمريكية، في عطلة نهاية الأسبوع تقليدياً بالتجمعات بمناسبة نهاية الصيف، في الوقت نفسه، زادت الحالات في الهند وبريطانيا.

ويترقب المستثمرون الكشف عن بيانات مخزونات النفط الأولية من معهد البترول الأمريكي في وقت لاحق من اليوم على أن يتم الإفصاح عن الأرقام الرسمية اليوم الأربعاء.

وتراجع سعر العقود الآجلة لخام نايمكس الأمريكي تسليم أكتوبر بنسبة 3.3 بالمائة إلى 38.46 دولار للبرميل. كما هبط سعر العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم نوفمبر بنسبة 1.3 بالمائة إلى 41.47 دولار للبرميل.

ويأتي تراجع النفط بعد أن أجرت السعودية أعمق تخفيضات شهرية للأسعار في 5 أشهر للشحنات إلى آسيا بينما تُلقي الضبابية التي تُحيط بالطلب الصيني بظلالها على تعافي السوق. ويتعرض النفط لضغوط أيضاً بينما تزيد شركات أمريكية عمليات الحفر لمعروض جيد بعد أحدث تعاف لأسعار الخام.

وتُعطي آمال الحصول على لقاحات محتملة لفيروس كورونا المُستجد (كوفيد 19) دعماً لأسعار النفط بعد أن قال مسؤولون أستراليون إنهم يتوقعون الحصول على أول دفعات من اللقاحات في يناير المُقبل، وأن تلك اللقاحات ستُعطي حماية لعدة سنوات. ومع بداية تعاملات امس الثلاثاء، تراجعت أسعار النفط العالمية وسط مخاوف متعلقة بزيادة إصابات «كورونا» في الولايات المتحدة بعد عطلة عيد العمال الاثنين، ومتابعة مستويات الطلب على الخام.

ضغوط متوقعة للجائحة على القطاع في عامي 2020 و2021

«المركز»: جائحة كورونا تُلقي بظلالها على الخدمات المصرفية المحلية

أشار المركز المالي الكويتي إلى أن النظام المصرفي في الكويت سيظل يواجه ضغوطًا تتعلق بالربحية وجودة الأصول على مدار السنة.

جاء ذلك في تقرير «المركز» الصادر مؤخرًا بعنوان «النظرة المستقبلية للقطاع المصرفي في الكويت 2020 – جودة الأصول تحت الضغط في ظل تحول البيئة التشغيلية إلى بيئة مفعمة بالتحديات».

والتقرير يناقش التقرير بتعمّق أثر جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) المترتب على العوامل الرئيسية مثل الطلب على الائتمان ونمو الودائع وصافي هامش الفائدة للقطاع البنكي. ويرصد التقرير الأثر المترتب على القروض المتعثرة وربحية البنوك الكويتية على مدار الفصول القليلة المقبلة.

وأوضح تقرير «المركز» أنه من المرتقب أن تلقي جائحة كورونا بالمزيد من الضغوط على القطاع المصرفي الكويتي في عامي 2020 و2021. وتوقع التقرير أن تؤدي قيود الإغلاق وكذلك الانخفاض اللاحق في أسعار النفط إلى تدني معدلات النشاط الاقتصادي إلى مستويات لم نعهدها منذ عقود. ونظرًا للطابع الفريد للأزمة، والتي كان لها بالغ الأثر على كل من العرض والطلب، فإنها تتطلب اتخاذ إجراءات معالجة فاعلة من خلال تدابير السياسة العامة.

إضافة إلى ذلك، يقول التقرير أن عدم وجود حوافز مالية كبيرة لدعم الاقتصاد جنباً إلى جنب مع عدم وجود طفرة في الأعمال التجارية المتعثرة قد يسفرا عن زيادة العبء الملقى على عاتق القطاع المصرفي ناهيك عن أن النفقات قد تكون باهظة على المدى البعيد.

في ظل مواجهة بيئة الأعمال لتحديات جسيمة خلفتها أزمة جائحة كورونا، فقد ارتفع الطلب على التمويل والائتمان لدعم الأعمال (خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة) رغم عدم تحقيق أي إيرادات تذكر. من ناحية أخرى، وفرت الحكومة الكويتية الدعم للمشريع الصغيرة والمتوسطة في شكل قروض مدعومة (معفاة من الفوائد). ورغم ذلك، يقع عبء إصدار القروض إلى جانب التدابير الإدارية وبذل العناية الواجبة على عاتق البنوك، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر التشغيلية.

كذلك، توقع التقرير أن يكون الطلب على الائتمان معتدلًا بنسبة 4% (على أساس سنوي) في عام 2020 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي فضلًا عن الناتج بسبب القيود التي فرضتها الحكومة.

ومن المتوقع أن يتمثل الأثر المترتب على القيود المفروضة على العرض مثل نقص القوى العاملة في القطاعات التي يسيطر عليها المقيمون في كبح جماح النشاط الاقتصادي. وعلى غرار ذلك، من المتوقع أن ينخفض نمو ودائع البنوك المدرجة إلى 5.0% في 2020، مقارنة بالانخفاض بنسبة 8.1% في العام السابق. ومن المتوقع أن ينتج عن الانكماش احتمال فقدان الوظائف وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع. ويؤكد التقرير أن المزيد من التخفيض في أسعار الفائدة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي سيسفر عنه نتائج سلبية في تعبئة الودائع. ووفقاً للتقرير، يُتوقع أن يقفز إجمالي القروض المتعثرة إلى 4.7% في 2020، مقارنة بـ 1.8% في 2019.

ومن المرجح أن يكثر التعثر في السداد لدى قطاعات مثل العقارات، نظرًا لارتفاع نسبة الرفع المالي لدى بعض المقترضين بشكل نسبي. ورغم ذلك، فإن البنوك الكويتية لديها مخصصات لخسائر القروض هي الأعلى من نوعها عن جميع الدول الخليجية، بما يضمن توفير احتياطيات للبنوك لتغطية أعلى قدر من الخسائر غير المتوقعة. كما توقع التقرير أن ينخفض معدل الربحية في 2020، إلى جانب انخفاض صافي الدخل من 1202 مليون دينار في 2019 إلى 592 مليون دينار في 2020، بسبب انخفاض الإيرادات التشغيلية نتيجة لهوامش الفوائد الصافية التعاقدية إلى جانب انخفاض الإيرادات غير المحملة بالفائدة بسبب أنشطة الأعمال المتدنية.

ونوه التقرير إلى أن النظرة المستقبلية للخدمات المصرفية في الكويت يمكن أن تتغير وفقًا للأمور التالية: توفير حوافز مالية إضافية للحد من وطأة الأضرار الاقتصادية وانتعاش أسعار النفط وإجراءات الخصخصة الفعالة وعمليات الإصلاح القوية وذلك على الجانب الإيجابي، والارتفاع في عدد الحالات وعودة قيود الإغلاق والمزيد من التدهور في النشاط الاقتصادي على الجانب السلبي. ومن شأن التطورات الإيجابية بخصوص التوصل إلى لقاح محتمل لعلاج وباء كورونا المستجد (كوفيد 19) أن تغير قواعد اللعبة.

التباين يسيطر على مؤشرات البورصة وسط تحسن بالكميات وتراجع للقيم

شششأنهت بورصة الكويت تعاملات أمس الثلاثاء على تباين، وذلك لخامس جلسة على التوالي، حيث ارتفع المؤشران العام والأول بنسبة 0.05 % و0.14 % على الترتيب، فيما تراجع المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بواقع 0.18 % و0.38 % على التوالي.

وشهدت البورصة تبايناً في حركة التداولات حيث تراجعت السيولة امس 11.3 % إلى 30.87 مليون دينار مقابل 34.81 مليون دينار في الجلسة السابقة، بينما ارتفعت أحجام التداول 19.4 % إلى 346.87 مليون سهم مقابل 290.41 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعاً بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 4.96 %، بينما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى يتصدرها المواد الأساسية بانخفاض نسبته 0.45 %. وجاء سهم «صلبوخ» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 12.13 %، فيما تصدر سهم «الوطنية القابضة» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 9.17 %.

وتصدر سهم «أعيان للإجارة» نشاط التداولات على كافة المستويات بكميات بلغت 39.78 مليون سهم بقيمة 3.05 مليون دينار، ليرتفع السهم عند الإقفال 7.68 %.

إعلان تذكيري
شركة آسيا القابضة ش م ك KSCC
Asia Holding Company
ASIA

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية
لشركة آسيا القابضة
وتسليم توكيلات حضور الجمعية

يتشرف مجلس إدراة شركة آسيا القابضة بدعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة، والمقرر عقدها يوم الأربعاء الموافق 2020/09/16 في تمام الساعة 10 صباحا وذلك في حولي – شارع بيروت – برج الصفاة- الدور 17 وذلك لمناقشة البنود في جدول الأعمال المذكور أدناه :

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه .
البند الثاني: سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
البند الثالث: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية والمصادقة عليها .
البند الرابع: مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 واعتمادها.
البند الخامس: سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
البند السادس: سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات الصلة .
البند السابع: مناقشة عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
البند الثامن: مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافاة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
البند التاسع: مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
البند العاشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
البند الحادي عشر: تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
البند الثاني عشر: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة .

مجلس الإدارة

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضور الاجتماع أو من ينوب عنهم المسجلين بسجلات الشركة حتى يوم الثلاثاء الموافق 2020/09/15 مراجعة شركة آسيا القابضة بمقرها في برج الصفاة- حولي – شارع بيروت – الدور 14 إعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 2020/09/08 لاستلام إستمارة التوكيل وجدول الأعمال من الساعة 8:00 صباحا وحتى 2:30 بعد الظهر يوميا بإستثناء يومي الجمعة والسبت.

ملاحظة: في حال عدم إكتمال النصاب القانوني لعقد الجمعية العمومية العادية فسوف يؤجل الإجتماع ليعقد يوم الأحد الموافق 2020/09/27 في نفس المكان وبنفس التوقيت (للإستفسار : 22675130) .

«ضمان الاستثمار» تكرم عبد اللطيف يوسف الحمد كأحد رواد العمل التنموي في الدول العربية

كرمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عبد اللطيف يوسف الحمد رئيس مجلس الادارة والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك تقديرا لعطائه غير المسبوق في مجال العمل التنموي على مدى ستة عقود، ولدوره الواضح في انشاء المئات من المشروعات التنموية في جميع الدول العربية، ولجهوده الكبيرة في تعزيز العمل العربي المشترك، وكذلك لمبادراته الرائدة في دعم وتشجيع المبادرين العرب في مختلف المجالات.

وقام المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السيد / عبد الله احمد الصبيح بإهداء عبد اللطيف يوسف الحمد «لوحة تذكارية» نيابة عن مجلس مساهمي المؤسسة ومجلس ادارتها وتعبيرا عن شكر وتقدير ادارة المؤسسة له باعتباره أحد أهم رواد العمل التنموي في الدول العربية، مشيرا الى انه ونيابة عن كوادر المؤسسة اقترح إطلاق اسم السيد / عبد اللطيف يوسف الحمد على قاعة المؤتمرات الرئيسية في المقر الدائم للمنظمات العربية.

وأضاف الصبيح أن عبد اللطيف الحمد قام بدور مهم في مناقشات انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ودفع مسيرة العمل فيها منذ تأسيسها وحتى الآن.

حيث قام بتوجيه الدعوة لانعقاد الاجتماع الاول لمجلس مساهمي المؤسسة في عام 1974، وتراس أول لجنة للإشراف على أعمالها في العام 1975، فضلا عن أن «الصندوق العربي» يساهم في رأسمال «المؤسسة» ويشارك بفعالية في أنشطة واجتماعات مجلس مساهميها.

وأشار الصبيح الى ان الحمد نجح خلال فترة قيادته للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ما بين عامي 1985 و2020 في مواصلة مسيرة انجازاته واحداث طفرة كبيرة في عمله حيث تشير الاحصاءات الى ان القيمة الاجمالية لعمليات الصندوق التراكمية المختلفة منذ تأسيسه عام 1974 وحتى منتصف اغسطس من العام 2020 تجاوزت 11.4 مليار دينار كويتي (تعادل نحو 37.7 مليار دولار امريكي) موزعة على نحو 2000 قرض ومنحة وتمويل ومساهمة لصالح الحكومات والقطاع الخاص واستفاد منها ملايين المواطنين في 22 دولة عربية.

واوضح الصبيح أن إنجازات الحمد في «الصندوق العربي» جاءت كثمرة تجربته الناجحة في قيادة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .